

## إعلان باريس بشأن فعالية المعونات الملكية والتنسيق والمواعمة وتحقيق النتائج والمساءلة المشتركة

### أولاً. بيان العزم

1. نحن، الوزراء المسؤولين عن تشجيع التنمية في البلدان المتقدمة والنامية ورؤساء هيئات التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف، المجتمعين في باريس في 2 مارس/آذار 2005، نعقد العزم على القيام بتدابير بعيدة الأثر وقابلة للرصد من أجل إصلاح وسائلنا لتقديم المعونات وإدارتها، بينما نتطلع إلى الاستعراض الذي تجريه الأمم المتحدة كل خمس سنوات لإعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية الجديدة في وقت لاحق من العام الحالي. وكما كان الحال في مونتيري، ندرك أنه في حين يجب زيادة حجم المعونات وغيرها من موارد التنمية لتحقيق هذه الأهداف، يجب أيضاً زيادة فعالية المعونات زيادة كبيرة لمساندة جهود البلدان الشريكة الرامية إلى تدعيم نظم الإدارة العامة وتحسين أداء التنمية. وسوف تزداد أهمية ذلك إذا أفضت المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة والجديدة إلى زيادات كبيرة في حجم المعونات.

2. لقد تابعنا، في هذا المنتدى الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونات، الإعلان الذي اعتمده المنتدى الرفيع المستوى المعني بالتنسيق والذي عقد في روما (فبراير/شباط 2003) والمبادئ الأساسية التي طرحها اجتماع المائدة المستديرة في مراكش المعني بالإدارة من أجل تحقيق نتائج التنمية (فبراير/شباط 2004)، وذلك لأننا نعتقد أنها ستزيد أثر المعونات عن طريق تخفيض أعداد الفقراء، والحد من عدم المساواة، وزيادة النمو، وبناء القدرات، وتعجيل خطى التنفيذ.

### توسيع نطاق وزيادة فعالية المعونات

نعيد تأكيد الالتزامات التي قُطعت في روما بتحقيق التنسيق والمواعمة في تقديم المعونات. ونشعر بالارتياح لأن كثيراً من الجهات المانحة والبلدان الشريكة تعطي أولوية كبيرة لتحقيق فعالية المعونات، ونعيد تأكيد التزامنا بتعجيل خطى التقدم المحرز في التنفيذ، ولا سيما في المجالات التالية:

- i. تدعيم استراتيجيات التنمية الوطنية في البلدان الشريكة وما يصاحبها من أطر خاصة بالعمليات (على سبيل المثال، أطر التخطيط، والموازنة، وتقييم الأداء).
- ii. زيادة المواعمة بين المعونات وبين أولويات البلدان الشريكة وأنظمتها وإجراءاتها، ومساعدة هذه البلدان على تدعيم قدراتها.
- iii. رفع مستوى مساءلة الجهات المانحة والبلدان الشريكة، كل أمام مواطنيه وبرلمانه، فيما يتعلق بسياسات التنمية والاستراتيجيات والأداء.
- iv. القضاء على ازدواجية الجهود وترشيد أنشطة الجهات المانحة كي تحقق أقصى قدر ممكن من فعالية التكاليف.
- v. إصلاح وتبسيط سياسات الجهات المانحة وإجراءاتها من أجل تشجيع السلوك التعاوني والمواعمة التدريجية مع أولويات البلدان الشريكة وأنظمتها وإجراءاتها.
- vi. تحديد إجراءات ومعايير الأداء والمساءلة في أنظمة البلدان الشريكة فيما يتعلق بإدارة المالية العامة والتوريدات والضمانات الائتمانية والتقييمات البيئية، بما يتمشى مع ما هو مقبول على نطاق واسع من ممارسات جيدة وتطبيقها تطبيقاً سريعاً واسع النطاق.

إننا نلزم أنفسنا باتخاذ تدابير ملموسة وفعالة للتصدي للتحديات المتبقية، بما في ذلك ما يلي:

- i. أوجه الضعف في القدرات المؤسسية بالبلدان الشريكة فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية مدفوعة بتحقيق النتائج.
- ii. عدم تقديم التزامات أكثر توقعاً لعدة سنوات فيما يتعلق بتدفقات المعونة إلى البلدان الشريكة الملزمة.
- iii. عدم منح ما يكفي من تفويض للموظفين الميدانيين بالجهات المانحة، وعدم إيلاء اهتمام كافٍ بالحوافز لشركات التنمية الفعالة بين الجهات المانحة والبلدان الشريكة.
- iv. عدم إدماج البرامج والمبادرات العالمية بما يكفي في أجنداث التنمية الأوسع نطاقاً في البلدان الشريكة، بما في ذلك المجالات الحاسمة الأهمية مثل مكافحة فيروس ومرض الإيدز.
- v. الفساد وغياب الشفافية، وهو الأمر الذي يعمل على إضعاف مساندة الجمهور، وإعاقة تعبئة وتخصيص الموارد بصورة فعالة، وتحويل الموارد بعيداً عن أنشطة تُعتبر حيوية في تخفيض أعداد الفقراء وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. فالفساد، حين يوجد، يحول دون اعتماد الجهات المانحة على أنظمة البلدان الشريكة.

5. إننا نقر بأن تحسين فعالية المعونات هو أمر ممكن وضروري في جميع أنماط المعونات. وعند تحديد أكثر الأنماط فعالية لتقديم المعونات، سنسترشد باستراتيجيات وأولويات التنمية التي وضعتها البلدان الشريكة. وسنقوم، بشكل فردي وجماعي، باختيار وتصميم الأنماط الملائمة والتكميلية بهدف تعظيم فعاليتها مجتمعة.
6. وفي متابعة لهذا الإعلان، سنكثف جهودنا لتقديم المساعدات الإنمائية واستخدامها، بما في ذلك ازدياد التدفقات كما تم التعهد به في موننتيري، وذلك بالوسائل التي ترشد التجزئة المفرطة غالباً لأنشطة الجهات المانحة على المستوى القطري والقطاعي.

#### التكيف مع الأوضاع القطرية المختلفة وتفعيلها

7. إن تحسين فعالية المعونات أمر ضروري أيضاً في الأوضاع المعقدة الحافلة بالتحديات، مثل كارثة تسونامي التي أصابت البلدان المطلة على المحيط الهندي يوم 26 ديسمبر/كانون الأول 2004. ففي هذه الأوضاع، يجب تنسيق المساعدات الإنسانية والإنمائية في مختلف أنحاء العالم في إطار أجنداث البلدان الشريكة المتعلقة بالنمو وتخفيض أعداد الفقراء. وفي الدول الهشة، وبينما نساند بناء الدولة وتقديم الخدمات الأساسية، سنضمن أن تكون مبادئ التنسيق والمواعمة والإدارة من أجل تحقيق النتائج متلائمة مع بيئات تنسم بالضعف في مجالي نظام الإدارة العامة والقدرات. وبصفة عامة، سنولي اهتماماً متزايداً بهذه الأوضاع المعقدة بينما نسعى إلى زيادة فعالية المعونات.

#### تحديد المؤشرات والجدول الزمني والأهداف

8. إننا نقبل أن تحقيق الإصلاحات المشار إليها في هذا الإعلان يتطلب مساندة سياسية مستمرة على مستوى عالٍ، وضغوط من النظراء، وتدابير منسقة على الأصعدة العالمية والإقليمية والقطرية. ولنلتزم بتعجيل ونيرة التغيير من خلال تنفيذ التزامات الشراكة المطروحة في القسم الثاني وذلك بروح من المساعلة المشتركة، وبقياس مدى التقدم الذي تحقق على أساس المؤشرات المحددة الاثني عشر التي اتفقنا عليها اليوم والمنصوص عليها في القسم الثالث من هذا الإعلان.
9. وكحافز إضافي على التقدم، سنحدد العام 2010 لتحقيق الأهداف. وقد روعي في هذه الأهداف، التي ستشمل تدابير من جانب الجهات المانحة والبلدان الشريكة على حد سواء، أن ترصد التقدم وتشجعه على الصعيد العالمي فيما بين البلدان والهيئات

التي وافقت على هذا الإعلان. وليس القصد منها استبدال أو الحكم المسبق على أية أهداف ربما يود أي من البلدان الشريكة وضعها. لقد اتفقنا اليوم على تحديد خمسة أهداف مبدئية على أساس المؤشرات كما هو موضح في القسم الثالث. واتفقنا على استعراض هذه الأهداف المبدئية واعتماد أهداف على أساس المؤشرات المتبقية كما هو موضح في القسم الثالث قبل قمة الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2005، ونحث شراكة الجهات المانحة والبلدان الشريكة التي تستضيفها لجنة المساعدات الإنمائية على الاستعداد لهذا الأمر على وجه العجلة. وفي الوقت ذاته، نرحب بمبادرات البلدان الشريكة والجهات المانحة لوضع أهدافها الخاصة بها بغية تحسين فعالية المعونات في إطار التزامات الشراكة ومؤشرات التقدم المحرز المتفق عليها. فعلى سبيل المثال، تقدم عدد من البلدان الشريكة بخطط تدابير، وأعلن عدد كبير من الجهات المانحة التزامات جديدة هامة. وندعو كافة المشاركين الذين يودون تقديم معلومات بشأن هذه المبادرات إلى تقديمها قبل 4 أبريل/نيسان 2005 لنشرها لاحقاً.

### رصد وتقييم التنفيذ

10. حيث إن بيان التقدم الحقيقي على المستوى القطري أمر حاسم الأهمية، فإننا سنقيم -تحت قيادة البلد الشريك المعني- تقيماً دورياً مدى ما حققناه من تقدم مشترك، سواء من الناحية الكمية أو النوعية، على المستوى القطري في مجال تنفيذ الالتزامات المتفق عليها بشأن فعالية المعونات. ومن أجل هذا الغرض، سنستخدم الآليات الملائمة على المستوى القطري.
11. وعلى المستوى الدولي، ندعو شراكة الجهات المانحة والبلدان الشريكة التي تستضيفها لجنة المساعدات الإنمائية أن تقوم بتوسيع نطاق مساهمة البلدان الشريكة وأن تقترح، بنهاية عام 2005، ترتيبات لرصد الالتزامات المنصوص عليها في هذا الإعلان على الأمد المتوسط. وفي الوقت ذاته، ندعو الشراكة المعنية إلى تنسيق جهود الرصد الدولية لمؤشرات التقدم الواردة في القسم الثالث، وتحسين الأهداف إذا اقتضى الأمر، وتقديم إرشادات ملائمة لوضع خطوط أساسية، والسماح بتلخيص المعلومات المجمعّة باستمرار من مختلف البلدان في تقرير دوري. كما أننا سنستخدم آليات استعراض النظراء وعمليات الاستعراض الإقليمية في مساندة التقدم في هذه الأجندة. وبالإضافة إلى ذلك، سنقوم بدراسة عمليات مستقلة في مختلف البلدان للرصد والتقييم، ينبغي ألا يفرض تطبيقها مزيداً من الأعباء على الشركاء، وذلك للوصول إلى فهم أكثر شمولاً لكيفية إسهام زيادة فعالية المعونات في تلبية أهداف التنمية.
12. واتساقاً مع التركيز على التنفيذ، نعتزم الاجتماع مرة أخرى عام 2008 في أحد البلدان النامية وإجراء جولتي رصد قبل ذلك بغية استعراض مدى التقدم الذي تحقق في تنفيذ هذا الإعلان.

### ثانياً. التزامات الشراكة

13. تستند التزامات الشراكة هذه، التي أعدت بروح من المساهلة المشتركة، إلى الدروس المستفادة من التجربة العملية. إننا ندرك ضرورة ترجمة الالتزامات في ضوء الوضع المحدد لكل بلد شريك.

### الملكية

تمارس البلدان الشريكة قيادة فعالة على سياساتها واستراتيجياتها في مجال

التنمية، وتنسق التدابير المتعلقة بالتنمية

14. تلتزم البلدان الشريكة بما يلي:

- ممارسة القيادة في إعداد وتنفيذ استراتيجياتها الوطنية في مجال التنمية من خلال عمليات استشارية واسعة النطاق.
- ترجمة هذه الاستراتيجيات الوطنية<sup>1</sup> في مجال التنمية إلى برامج عمليات مدفوعة بتحقيق النتائج ومرتبطة حسب الأولويات كما هو منصوص عليه في أطر النفقات المتوسطة الأمد والموازنات السنوية (المؤشر 1).
- تولي القيادة في تنسيق المعونات على جميع المستويات إلى جانب موارد التنمية الأخرى، وذلك من خلال الحوار مع الجهات المانحة، وتشجيع المجتمع المدني والقطاع الخاص على المشاركة.

15. تلتزم الجهات المانحة بما يلي:

- احترام قيادة البلدان الشريكة ومساعدتها على تدعيم قدراتها لممارسة هذه القيادة.

## المواءمة

### تبنى الجهات المانحة مساندتها العامة على استراتيجيات التنمية الوطنية والمؤسسات والإجراءات في البلدان الشريكة

تتواءم الجهات المانحة مع استراتيجيات الشركاء

16. تلتزم الجهات المانحة بما يلي:

- تبنى مساندتها العامة - الاستراتيجيات القطرية، والحوارات بشأن السياسات، وبرامج التعاون في مجال التنمية - على الاستراتيجيات الوطنية للشركاء في مجال التنمية وعمليات استعراض دورية لمدى التقدم في تنفيذ هذه الاستراتيجيات (المؤشر 3)<sup>2</sup>.
- استخلاص الشروط، متى أمكن ذلك، من استراتيجية الشريك المعني الوطنية في مجال التنمية أو استعراضه السنوي لمدى التقدم في تنفيذ هذه الاستراتيجية. لن تُدرج شروط أخرى إلا في حالة وجود تبريرات مناسبة ويتم التكفل بها بشكل يتسم بالشفافية وبالتشاور الوثيق مع الأطراف الأخرى من الجهات المانحة وأصحاب المصلحة الحقيقية.
- ربط التمويل بإطار واحد من الشروط و/أو مجموعة معقولة من المؤشرات المُستقاة من استراتيجية التنمية الوطنية. لا يعني هذا أن يكون لجميع الجهات المانحة شروط متطابقة، بل أنه من الضروري أن تكون شروط كل جهة مانحة مُستقاة من إطار مشترك ومبسط يستهدف تحقيق نتائج دائمة.

الجهات المانحة تستخدم الأنظمة القطرية المعززة

17. إن استخدام المؤسسات والأنظمة الخاصة بالبلد المعني، حين توفر هذه المؤسسات والأنظمة ضمانات بأن المعونات ستُستخدم للأغراض المتفق عليها، يزيد من فعالية المعونات، وذلك عن طريق تدعيم القدرات المستدامة للبلد الشريك المعني

<sup>1</sup> يشمل مصطلح "استراتيجيات التنمية الوطنية" تخفيض أعداد الفقراء واستراتيجيات رئيسية مماثلة إلى جانب استراتيجية قطاعية ومواضيعية.

<sup>2</sup> يشمل هذا، على سبيل المثال، الاستعراض السنوي للتقدم في استراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء.

على إعداد سياساته وتنفيذها وتبويبها أمام مواطنيه وبرلمانه. وعادةً ما تشتمل الأنظمة والإجراءات القطرية، على سبيل المثال لا الحصر، على ترتيبات وإجراءات وطنية لأطر وعمليات رصد في مجال إدارة المالية العامة والمحاسبة والمراجعة والتوريدات وتحقيق النتائج.

18. وتمثل عمليات الاستعراض التشخيصي مصدر معلومات هاماً ومتمامياً للحكومات والجهات المانحة بشأن حالة الأنظمة القطرية في البلدان الشريكة. وللبلدان الشريكة والجهات المانحة مصلحة مشتركة في أن تتمكن من متابعة مدى التقدم المحرز في تحسين الأنظمة القطرية مع مضي الوقت. ويساعدها في ذلك أطر تقييم الأداء، وما يصاحبها من مجموعة من تدابير الإصلاح، والتي تعتمد على المعلومات الواردة في عمليات الاستعراض التشخيصي والعمل التحليلي ذي الصلة.

19. تلتزم البلدان الشريكة والجهات المانحة معاً بما يلي:

- التعاون لإنشاء أطر متفق عليها تتيح إجراء عمليات تقييم موثوق فيها للأنظمة القطرية من حيث الأداء والشفافية والمساءلة (المؤشر 2).
- جعل عمليات الاستعراض التشخيصي وأطر تقييم الأداء جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات تقودها البلدان المعنية لتنمية القدرات.

20. تلتزم البلدان الشريكة بما يلي:

- إجراء عمليات استعراض تشخيصي تتيح عمليات تقييم موثوق فيها لأنظمة البلدان المعنية وإجراءاتها.
- إجراء إصلاحات - على أساس هذه الاستعراضات التشخيصية - قد تكون لازمة لضمان أن أنظمة البلدان المعنية ومؤسساتها وإجراءاتها لإدارة المعونات وغيرها من موارد التنمية تتسم بالفعالية والشفافية وخاضعة للمساءلة.
- إجراء إصلاحات، من بينها إصلاح الإدارة العامة، قد تكون ضرورية لبدء ومساندة عمليات مستدامة لتنمية القدرات.

21. تلتزم الجهات المانحة بما يلي:

- استخدام الأنظمة والإجراءات القطرية لأقصى حدٍ ممكن. استخدام ضمانات وإجراءات إضافية، حين يكون استخدام الأنظمة القطرية غير مجدٍ، وذلك من خلال وسائل تدعم الأنظمة والإجراءات القطرية بدلاً من أن تقوضها (المؤشر 5).

- تجنب، لأقصى حد ممكن، إنشاء هياكل مخصصة لإدارة وتنفيذ الأعمال اليومية في مشروعات وبرامج تمويلها المعونات (المؤشر 6).

- اعتماد أطر تقييم أداء متسقة للأنظمة القطرية من أجل تجنب تقديم عدد ضخم من الأهداف التي قد تكون متضاربة للبلدان الشريكة.

البلدان الشريكة تدعم قدرات التنمية بمساندة الجهات المانحة

22. إن قدرات تخطيط نتائج السياسات والبرامج، وإدارتها وتنفيذها وتبويبها، تمثل أمراً حاسماً لتحقيق أهداف التنمية - من التحليل والحوار إلى التنفيذ والرصد والتقييم. وتقع المسؤولية عن تنمية القدرات على كاهل البلدان الشريكة مع قيام الجهات المانحة بتوفير المساندة. ولا يتطلب الأمر الاعتماد على تحليل فني سليم فحسب، بل الاستجابة أيضاً للبيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الأوسع نطاقاً، بما في ذلك ضرورة تدعيم الموارد البشرية.

23. تلتزم البلدان الشريكة بما يلي:

- جعل أهداف محددة لتدعيم القدرات جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية ومتابعة تنفيذها عن طريق استراتيجيات تنمية القدرات التي تقودها البلدان المعنية، كلما اقتضى الأمر.

24. تلتزم الجهات المانحة بما يلي:

- المواومة بين مسانقتها التحليلية والمالية وبين أهداف واستراتيجيات الشركاء المعنيين في مجال تنمية القدرات، والاستفادة بفعالية من القدرات القائمة وتنسيق المساندة لتنمية القدرات وفقاً لذلك (المؤشر 4).

تدعيم قدرات إدارة المالية العامة

25. تلتزم البلدان الشريكة بما يلي:

- تكثيف الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد المحلية، وتدعيم استدامة المالية العامة، وتهيئة بيئة مواتية للاستثمار العام والخاص.
- نشر تقارير عن تنفيذ الموازنة تتسم بالشفافية وملائمة التوقيت ويمكن التحويل عليها.
- تولي القيادة في عملية إصلاح إدارة المالية العامة.

26. تلتزم الجهات المانحة بما يلي:

- تقديم التزامات إرشادية يعول عليها بشأن المعونات في إطار يمتد عدة سنوات، ودفع المعونات في التوقيت الملائم وبشكل واضح وفقاً للجدول الزمنية المتفق عليها (المؤشر 7).
- الاعتماد لأقصى حد ممكن على آليات الموازنة والمحاسبة التي تتسم بالشفافية لدى الحكومات الشريكة (المؤشر 5).

27. تلتزم البلدان الشريكة والجهات المانحة معاً بما يلي:

- تنفيذ عمليات منسقة للاستعراض التشخيصي وأطر تقييم الأداء في إدارة شؤون المالية العامة.

تدعيم أنظمة التوريدات الوطنية

28. تلتزم البلدان الشريكة والجهات المانحة معاً بما يلي:

- استخدام المعايير والعمليات المتفق عليها<sup>3</sup> في تنفيذ إجراءات التشخيص وإجراء إصلاحات مستدامة ورصد التنفيذ.
- تخصيص ما يكفي من موارد لمساندة ومواصلة إصلاح التوريدات وتنمية القدرات على الأمدين المتوسط والطويل.
- تبادل المعلومات التقييمية على المستوى القطري بشأن النهج الموصى بها كي يمكن تحسينها مع مرور الوقت.

<sup>3</sup> مثل عمليات وضعها اللجنة المشتركة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة المساعدات الإنمائية - اجتماع المائدة المستديرة للبنك الدولي بشأن تدعيم قدرات التوريدات في البلدان النامية.

29. تلتزم البلدان الشريكة بتولي القيادة وتحسين عملية إصلاح نظام التوريدات.

30. تلتزم الجهات المانحة بما يلي:

▪ الاعتماد المطرد على أنظمة التوريد في البلد الشريك حين ينفذ البلد المعني معايير وعمليات متفق عليها من الجانبين (المؤشر 5).

▪ اعتماد نهج منسقة حين لا تفي الأنظمة الوطنية بمستويات أداء متفق عليها أو لا تستخدمها الجهات المانحة.

**إلغاء ربط المعونات: تعظيم قيمة المال**

31. من شأن إلغاء ربط المعونات عموماً أن يزيد فعالية المعونات عن طريق خفض تكاليف المعاملات التي تتحملها البلدان الشريكة وتحسين ملكية البلدان ومواعمتها. وتواصل الجهات المانحة الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية تحقيق تقدم في مجال إلغاء ربط المعونات تمشياً مع توصية اللجنة التي أصدرتها عام 2001 بشأن إلغاء ربط المساعدات الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأقل نمواً (المؤشر 8).

### التنسيق

#### تدابير الجهات المانحة أكثر تنسيقاً وشفافية وفعالية جماعية

الجهات المانحة تقوم بتنفيذ ترتيبات مشتركة وتبسيط الإجراءات

32. تلتزم الجهات المانحة بما يلي:

- تنفيذ خطط العمل التي أعدتها الجهات المانحة في إطار متابعة منتدى روما الرفيع المستوى.
- تنفيذ ترتيبات مشتركة، متى أمكن، على المستوى القطري فيما يتعلق بالتخطيط والتمويل (مثلاً، ترتيبات مالية مشتركة) والدفع والرصد والتقييم والإبلاغ للحكومة عن أنشطة الجهات المانحة وتدفقات المعونات. يمكن أن تسهم زيادة استخدام أنماط للمعونة تستند إلى البرامج في هذا الجهد (المؤشر 9).
- العمل معاً على خفض عدد البعثات المنفصلة والمزدوجة إلى الميدان وعمليات الاستعراض التشخيصي (المؤشر 10)، وتشجيع التدريب المشترك لتبادل الدروس المستفادة وبناء مجتمع أساسه الممارسة.

**أوجه التكامل: تقسيم أكثر فعالية للعمل**

33. إن التجزئة المفرطة للمعونات على المستوى العالمي أو القطري أو القطاعي تعوق فعالية المعونات. ومن شأن النهج العملي لتقسيم العمل والمشاركة في تحمل الأعباء أن يزيد أوجه التكامل ويمكن أن يخفض تكاليف المعاملات.

34. تلتزم البلدان الشريكة بما يلي:

- تقديم آراء واضحة بشأن الميزة النسبية للجهات المانحة وكيفية تحقيق أوجه التكامل بين الجهات المانحة على المستوى القطري أو القطاعي.

35. تلتزم الجهات المانحة بما يلي:

- الاستغلال الكامل لميزتها النسبية على المستوى القطري أو القطاعي عن طريق تفويض الصلاحيات، عند الاقتضاء، لقيادة الجهات المانحة في تنفيذ البرامج والأنشطة والمهام.
- العمل معاً لتنسيق الإجراءات المنفصلة.

#### حوافز للسلوك التعاوني

36. تلتزم الجهات المانحة والبلدان الشريكة معاً بما يلي:

- إصلاح الإجراءات وتدعيم الحوافز، بما في ذلك من أجل التوظيف والتقييم والتدريب، فيما يتعلق بجهاز الإدارة والموظفين للعمل من أجل التنسيق والمواءمة وتحقيق النتائج.

#### تقديم معونات فعالة في الدول الهشة<sup>4</sup>

37. تقوم الرؤية البعيدة المدى للمشاركة الدولية في الدول الهشة على بناء دولة مشروعة تتسم بالفعالية والمرونة وغير ذلك من المؤسسات القطرية. وفي حين تنطبق المبادئ الإرشادية للمعونات الفعالة بالمثل على الدول الهشة، فينبغي أن تتأقلم مع بيئات تتسم بضعف الملكية والقدرات ومع الاحتياج الفوري للخدمات الأساسية.

38. تلتزم البلدان الشريكة بما يلي:

- تحقيق تقدم تجاه بناء المؤسسات وإنشاء هياكل إدارية من شأنها تحقيق فعالية نظام إدارة عامة، وتضمن السلامة للجمهور، والأمن، وتساوي مواطنيها في الحصول على الخدمات الاجتماعية.
- المشاركة في حوار مع الجهات المانحة بشأن وضع أدوات بسيطة للتخطيط، مثل مصفوفة النتائج الانتقالية، حين لا تكون استراتيجيات التنمية الوطنية مطبقة بعد.
- تشجيع مجموعة متنوعة من الأطراف الوطنية الفاعلة على المشاركة الواسعة النطاق في تحديد أولويات التنمية.

39. تلتزم الجهات المانحة بما يلي:

- تنسيق أنشطتها. ويكون التنسيق في غاية الأهمية مع غياب قيادة حكومية قوية. وينبغي أن يركز التنسيق على التحليل المسبق، والتقييم المشترك، والاستراتيجيات المشتركة، وتنسيق المشاركة السياسية، والمبادرات العملية مثل إنشاء مكاتب مشتركة للجهات المانحة.
- تحقيق أقصى درجة ممكنة من التوافق والتوافق وراء استراتيجيات تقودها الحكومة المركزية أو، إذا لم يكن ذلك ممكناً، ينبغي على الجهات المانحة أن تستفيد لأقصى درجة من الأنظمة القطرية أو الإقليمية أو القطاعية أو غير الحكومية.
- تجنب الأنشطة التي تقوض بناء المؤسسات الوطنية، مثل تجاوز عمليات الموازنة الوطنية أو تحديد رواتب عالية للموظفين المحليين.

<sup>4</sup> يستند القسم التالي إلى مسودة مبادئ المشاركة الدولية الجيدة في الدول الهشة، والتي صدرت عن المنتدى الرفيع المستوى المعني بفعالية التنمية في الدول الهشة (لندن، يناير/كانون الثاني 2005).



- استخدام مزيج ملائم من أدوات المعونة، بما في ذلك مساندة تمويل التكاليف المتكررة، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان التي تمر في مرحلة انتقالية واعدة لكن عالية المخاطر.

#### تشجيع النهج المنسق لعمليات التقييم البيئية

40. حققت الجهات المانحة تقدماً كبيراً في التنسيق بشأن تقييم الأثر البيئي، بما في ذلك القضايا الصحية والاجتماعية ذات الصلة على مستوى المشروع. ويتطلب هذا التقدم تعميقه، وذلك يشمل التصدي لنتائج القضايا البيئية العالمية مثل تغير المناخ والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي.

41. تلتزم الجهات المانحة والبلدان الشريكة معاً بما يلي:

- تدعيم تطبيق عمليات تقييم الأثر البيئي وتعميق الإجراءات المشتركة للمشروعات، بما في ذلك التشاور مع أصحاب المصلحة الحقيقية، ووضع وتطبيق نهج مشتركة "للتقييم البيئي الاستراتيجي" على الصعيدين القطاعي والوطني.
  - مواصلة تنمية القدرات الخاصة على المستوى الفني ومستوى السياسات بما هو لازم للتحليل البيئي وسن التشريعات.
42. وهناك حاجة أيضاً إلى جهود تنسيق مماثلة في قضايا أخرى مشتركة، مثل المساواة بين الجنسين وغير ذلك من القضايا المتعلقة بموضوعات معينة، ومنها القضايا المخصصة لها تمويل محدد.

#### الإدارة من أجل تحقيق النتائج

##### إدارة الموارد وتحسين عملية صنع القرار من أجل تحقيق النتائج

43. يعني مصطلح الإدارة من أجل تحقيق النتائج إدارة وتقديم المعونات على نحو يركز على تحقيق النتائج المنشودة ويستخدم المعلومات المتاحة في تحسين عملية صنع القرار.

44. تلتزم البلدان الشريكة بما يلي:

- تدعيم الروابط بين استراتيجيات التنمية الوطنية وعمليات الموازنة السنوية والمتعددة السنوات.
- السعي لإنشاء أطر للإبلاغ والتقييم موجهة نحو تحقيق النتائج ورصد مدى التقدم مقارنةً بأبعاد رئيسية للاستراتيجيات الوطنية والقطاعية، وينبغي أن ترصد هذه الأطر عدداً يسهل تدبره من المؤشرات المتاحة لها بيانات بشكل يتسم بفعالية التكاليف (المؤشر 11).

45. تلتزم الجهات المانحة بما يلي:

- الربط بين البرامج والموارد القطرية وبين النتائج، والمواعمة بينها وبين أطر فعالة لتقييم أداء البلدان الشريكة، مع الامتناع عن طلب تطبيق مؤشرات أداء لا تتماشى مع الاستراتيجيات الوطنية للشركاء في مجال التنمية.
- العمل مع البلدان الشريكة للاعتماد، لأقصى حد ممكن، على أطر هذه البلدان للإبلاغ والرصد والموجهة نحو تحقيق النتائج.
- تنسيق متطلباتها بشأن الرصد والإبلاغ، والتنسيق مع البلدان الشريكة لأقصى حد ممكن بشأن نماذج مشتركة للإبلاغ الدوري، وذلك إلى أن يمكنها الاعتماد بشكل أكثر شمولاً على ما لدى هذه البلدان من أنظمة إحصاء ورصد وتقييم.

46. تلتزم البلدان الشريكة والجهات المانحة بما يلي:

- العمل معاً بأسلوب تشاركي لتدعيم قدرات البلدان المعنية والمطالبة بإدارة على أساس النتائج.

### المساءلة المشتركة

#### يمكن مساءلة الجهات المانحة والبلدان الشريكة بشأن نتائج التنمية

47. من الأولويات الرئيسية للبلدان الشريكة والجهات المانحة تعزيز المساءلة المشتركة والشفافية عند استخدام موارد التنمية. كما أن ذلك يساعد على تدعيم مساندة الجمهور للسياسات الوطنية والمساعدات الإنمائية.

48. تلتزم البلدان الشريكة بما يلي:

- تدعيم دور البرلمان، حسب الاقتضاء، في استراتيجيات التنمية الوطنية و/أو الموازنات.
- تدعيم النهج التشاركية عن طريق إشراك مجموعة متنوعة من شركاء التنمية إشراكاً منتظماً أثناء صياغة وتقييم التقدم الذي نحقق في تنفيذ استراتيجيات التنمية الوطنية.

49. تلتزم الجهات المانحة بما يلي:

- تقديم معلومات ملائمة التوقيت وتتسم بالشفافية والشمولية بشأن تدفقات المعونة من أجل تمكين السلطات في البلدان الشريكة من عرض تقارير موازنة شاملة على برلماناتها ومواطنيها.

50. تلتزم البلدان الشريكة والجهات المانحة بما يلي:

- إجراء تقييم مشترك، باستخدام آليات على المستوى القطري قائمة وموضوعية بشكل متنامٍ، للتقدم المشترك الذي تحقق في تنفيذ التزامات متفق عليها بشأن فعالية المعونات، بما في ذلك التزامات الشراكة. (المؤشر 12).

**ثالثاً. مؤشرات التقدم المحرز**  
**تُقاس على المستوى الوطني وتُرصَد على المستوى الدولي**

أهداف لعام 2010	الملكيتة	
ما لا يقل عن 75 في المائة* من البلدان الشريكة	للشركاء استراتيجيات تنمية جاهزة للتطبيق - عدد من البلدان لها استراتيجيات تنمية وطنية (بما في ذلك وثائق استراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء) ذات أولويات استراتيجية واضحة ومرتبطة بإطار نفقات متوسط الأمد وتشملها الموازنات السنوية.	1
أهداف لعام 2010	المواعمة	
تحديد الهدف من التحسين بحلول سبتمبر/أيلول 2005	أنظمة قطرية يعول عليها - عدد من البلدان الشريكة لديها أنظمة للتوريدات وإدارة المالية العامة، وهي إما (أ) تلتزم بممارسات جيدة مقبولة على نطاق واسع أو (ب) لديها برنامج إصلاح جاهز للوصول إلى تلك الممارسات.	2
85 في المائة* من تدفقات المعونة مسجلة في الموازنات	تدفقات المعونة تتواءم مع الأولويات الوطنية - نسبة مئوية من تدفقات المعونة للقطاع الحكومي ترد في الموازنات الوطنية للبلدان الشريكة.	3
تحديد الهدف من التحسين بحلول سبتمبر/أيلول 2005	تدعيم القدرات عن طريق تنسيق المساندة - نسبة مئوية من مساندة الجهات المانحة لتنمية القدرات تُقدم عن طريق برامج منسقة ومتسقة مع استراتيجيات التنمية الوطنية في البلدان الشريكة.	4
تحديد الهدف من التحسين بحلول سبتمبر/أيلول 2005	استخدام الأنظمة القطرية - نسبة مئوية من الجهات المانحة وتدفقات المعونة التي تستخدم أنظمة التوريدات و/أو إدارة المالية العامة في البلدان الشريكة، التي إما (أ) تلتزم بممارسات جيدة ومقبولة على نطاق واسع أو (ب) لديها برنامج إصلاح جاري لتحقيق تلك الممارسات.	5
تحديد الهدف من التحسين بحلول سبتمبر/أيلول 2005	تدعيم القدرات عن طريق تجنب هياكل التنفيذ المتوازية - عدد من وحدات تنفيذ المشروعات المتوازية لكل بلد معني.	6
ما لا يقل عن 75 في المائة* من هذه المعونات تُدفع حسب جداول زمنية	المعونات أكثر استقراراً - نسبة مئوية من مدفوعات المعونة تُدفع وفقاً لجدول متفق عليها في أطر سنوية أو متعددة السنوات.	7
تقدم مستمر	إلغاء ربط المعونات - إلغاء ربط نسبة مئوية من المعونات الثنائية.	8

التنسيق		أهداف لعام 2010
9	استخدام ترتيبات أو إجراءات مشتركة - نسبة مئوية من المعونات مقدمة في إطار نهج مستندة إلى برامج <sup>5</sup> .	ما لا يقل عن 25 في المائة*
10	تشجيع التحليل المشترك - نسبة مئوية من (أ) البعثات الميدانية و/أو (ب) العمل التحليلي القطري، بما في ذلك عمليات التشخيص التحليلي المشتركة.	تحديد الهدف من التحسين بحلول سبتمبر/أيلول 2005
الإدارة من أجل تحقيق النتائج		أهداف لعام 2010
11	أطر موجهة نحو تحقيق النتائج - عدد من البلدان لديها أطر لتقييم الأداء تتسم بالشفافية ويمكن رصدها وذلك لتقييم مدى التقدم المحرز مقارنة بما يلي (أ) استراتيجيات التنمية الوطنية و(ب) البرامج القطاعية.	75 في المائة* من البلدان الشريكة
المساعدة المشتركة		أهداف لعام 2010
12	المساعدة المشتركة - عدد من البلدان الشريكة تضطلع بعمليات تقييم مشتركة للتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها بشأن فعالية المعونات بما في ذلك الالتزامات الواردة في هذا الإعلان.	تحديد الهدف من التحسين بحلول سبتمبر/أيلول 2005

\* هذه الأرقام ستتأكد أو تُعدل بحلول سبتمبر/أيلول 2005.

<sup>5</sup> انظر ملاحظات منهجية لتعريف النهج المستندة إلى برامج.

## الملحق ألف:

### ملاحظات منهجية عن مؤشرات التقدم المحرز

تتيح أهداف الشراكة إطاراً تُجهز ضمنه المسؤوليات والمسؤوليات التي صيغت في إعلان باريس بشأن فعالية المعونات. ويستند هذا الإطار على نحو انتقائي إلى التزامات الشراكة الواردة في القسم الثاني من هذا الإعلان.

الغرض- تتيح أهداف الشراكة إطاراً تُجهز ضمنه المسؤوليات والمسؤوليات التي صيغت في إعلان باريس بشأن فعالية المعونات. وهي تقيس في الأساس السلوك الجماعي على المستوى القطري.

المستوى القطري مقابل المستوى العالمي - تُقاس المؤشرات على المستوى القطري في تعاون وثيق بين البلدان الشريكة والجهات المانحة. ثم يمكن إجمال قيم المؤشرات على المستوى القطري إحصائياً على المستوى الإقليمي أو العالمي. ويتم هذا الإجمال العالمي من أجل جدول البلدان المشار إليه لاحقاً، لأغراض المقارنة الإحصائية، وكذلك وبشكل أكثر عمومية من أجل كافة البلدان الشريكة التي تتاح لها البيانات ذات الصلة.

أداء الجهات المانحة / البلدان الشريكة - توفر مؤشرات التقدم أيضاً معياراً مرجعياً يمكن للجهات المانحة أو البلدان الشريكة منفردة قياس أدائها على المستوى القطري أو الإقليمي أو العالمي. وعند قياس أداء الجهات المانحة منفردة، ينبغي تطبيق المؤشرات بشيء من المرونة إدراكاً بأن للجهات المانحة مهام وولايات مؤسسية مختلفة.

الأهداف - تُحدد الأهداف على المستوى العالمي. ويُقاس مدى التقدم المحرز مقارنةً بهذه الأهداف عن طريق بيانات إجمالية تُقاس على المستوى القطري. وفضلاً عن ذلك، قد تتفق بلدان شريكة وجهات مانحة في بلد معين على أهداف على المستوى القطري.

الخط الأساسي - يجري إعداد خط أساس لعام 2005 في جدول يضم بلداناً يتم اختيارها ذاتياً. يُطلب من شراكة الجهات المانحة والبلدان الشريكة الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية (الفريق العامل المعني بفعالية المعونات) تشكيل هذا الجدول.

تعريفات ومعايير - يُطلب من شراكة الجهات المانحة والبلدان الشريكة الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية (الفريق العامل المعني بفعالية المعونات) أن تقدم إرشادات معينة بشأن التعريفات ونطاق التطبيق والمعايير والأساليب المنهجية لضمان تجميع النتائج عبر البلدان ومختلف الفترات.

ملحوظة عن المؤشر 9 - تُعرف النهج المستندة إلى برامج في المجلد 2 من مطبوعة تنسيق ممارسات الجهات المانحة لتقديم معونات ذات فعالية (2005) في الإطار 3.1 باعتبارها وسيلة للمشاركة في التعاون الإنمائي المستند إلى مبادئ المساندة المنسقة لبرنامج إنمائي محلي الملكية، مثل استراتيجية تنمية وطنية، أو برنامج قطاعي، أو برنامج مواضيعي، أو برنامج لمنظمة معينة. تشترك النهج المستندة إلى برامج في السمات التالية: (أ) تولي البلد المضيف أو المنظمة مسؤوليات القيادة، (ب) برنامج واحد شامل وإطار للموازنة، (ج) عملية ذات طابع رسمي لتنسيق إجراءات الجهات المانحة فيما يتعلق بالإبلاغ والموازنة والإدارة المالية والتوريدات، (د) جهود لزيادة استخدام الأنظمة المحلية لتصميم البرامج وتنفيذها، والإدارة المالية، والرصد، والتقييم. لأغراض المؤشر 9، سيتم قياس الأداء بشكل منفصل في مختلف أنماط المعونات التي تسهم في النهج المستندة إلى برامج.

## الملحق باء:

### قائمة بالبلدان والمنظمات المشاركة

#### البلدان المشاركة

ألبانيا	أستراليا	النمسا
بنغلاديش	بلجيكا	بنن
بوليفيا	بوتسوانا*	البرازيل*
بوركينافاسو	بوروندي	كمبوديا
الكاميرون	كندا	الصين
جمهورية الكونغو الديمقراطية	الجمهورية التشيكية	الدانمرك
الجمهورية الدومينيكية	مصر	إثيوبيا
المفوضية الأوروبية	فيجي	فنلندا
فرنسا	غامبيا	ألمانيا
غانا	اليونان	غواتيمالا
غينيا	هندوراس	أيسلندا
إندونيسيا	أيرلندا	إيطاليا
جامايكا	اليابان	الأردن
كينيا	كوريا	الكويت
جمهورية قبرغيز	لاو	لكسمبرغ
مدغشقر	ملايو	ماليزيا
مالي	موريتانيا	المكسيك
منغوليا	المغرب	موزامبيق
نيبال	هولندا	نيوزيلندا
نيكاراغوا	النيجر	النرويج
باكستان	بابوا غينيا الجديدة	الفلبين
بولندا	البرتغال	رومانيا
الاتحاد الروسي	رواندا	المملكة العربية السعودية
السنغال	صربيا والجبل الأسود	جمهورية السلوفاكية
جزر سليمان	جنوب أفريقيا	إسبانيا
سري لانكا	السويد	سويسرا
طاجيكستان	تنزانيا	تايلاند
تيمور الشرقية	تونس	تركيا
أوغندا	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة الأمريكية
فانواتو	فييتنام	اليمن
زامبيا		

\* سيتم تأكيدها في أبريل/ نيسان 2005.

## المنظمات المشاركة

مصرف التنمية الأفريقي	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا
مصرف التنمية الآسيوي	أمانة الكومنولث
المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء	مصرف التنمية التابع لمجلس أوروبا
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	مبادرة التعليم للجميع المُسرَّعة
البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير	البنك الأوروبي للاستثمار
الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا	مجموعة الأربع والعشرين
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)
صندوق النقد الدولي	المنظمة الدولية للفرانكفونية
المصرف الإسلامي للتنمية	حملة الألفية
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	صندوق التنمية لبلدان الشمال الأوروبي
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)	منظمة دول شرق البحر الكاريبي
صندوق الأوبك للتنمية الدولية	منتدى جزر المحيط الهادئ
مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية	البنك الدولي

## منظمات المجتمع المدني

المحفل والشبكة الأفريقيان المعنيان بالديون والتنمية منظمة العمل الإنساني المتعلقة بأفريقيا (AFRODAD)	مؤسسات بيل ومليندا غيتس
المجلس الكندي للتعاون الدولي	اللجنة الكاثوليكية لمكافحة الجوع والتنمية
التعاون الدولي للتنمية والتضامن	اللجنة الاقتصادية (نيكاراجوا)
ثلاث العالم (إندا)	مجموعة الشبكة الأوروبية للديون والتنمية
الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية	المركز الياباني للتعاون الدولي (JANIC)
شبكة حقيقة المعونة	صندوق تنزانيا الاجتماعي والاقتصادي
شبكة المعونة البريطانية	